

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٩٢**

الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فيرونتيسكا
	(بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

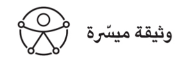
جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/974)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/974)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد جواو فالي دي ألميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/922، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، يحيل بها التقرير الرابع والخمسين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أود أن أنوه بأن عددا من دول أوروبا الوسطى، بما في ذلك بولندا والجمهوريتان التشيكية والسلوفاكية وغيرها، تحتفل حالياً بالذكرى المئوية لوجودها الحديث. وسيحتفل بلدي، النمسا، في هذا التاريخ، يوم الإثنين المقبل، في إطار احتفال رسمي في دار الأوبرا الوطنية. وقبل يومين تحديدا، احتفل الرئيسان ماكرون وشتاينماير بذكرى نهاية الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت، كما يعلم أعضاء المجلس، بطلقات في سراييفو في حزيران/يونيه عام ١٩١٤.

وها هما فرنسا وألمانيا الآن، اللتان كانتا تبدوان خصمين أبديّيْن، من بين الركائز الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي. وهذا درس لشعب منطقة غرب البلقان مفاده أنه يمكن تحقيق ذلك، فمن الممكن إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة. وعلى بلدان غرب البلقان أن تحاكي الأفكار الألمانية والفرنسية بإصدار كتب تاريخية مشتركة، وإعداد برامج تبادل الشباب، وتنظيم اجتماعات حكومية مشتركة بين البلدان المجاورة وبرنامج تلفزيوني مشترك، مثل برنامج ''آرتي'' الفرنسي – الألماني (Arte). ويمكن أن يُسمى هذا بـ ''آرتي البلقان''.

وكان أبرز حدث سياسي خلال الأشهر الستة الماضية في البوسنة والهرسك الانتخابات العامة التي أُجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ومع أن المراقبين الدوليين قد وصفوا الاقتراع بأنه تنافسي حقا، شهدت الأشهر السابقة تصعيداً مثيراً للقلق في الخطاب العام الباعث على الفرقة، بما في ذلك خطاب الكراهية وتخويف الناخبين. وفضلاً عن ذلك، فإن الفترة التي تلت الانتخابات مباشرة عَمَّتها الشكاوى المتعلقة بالمخالفات الانتخابية. ويبدو أن ثقة الجمهور في نزاهة النظام الانتخابي قد بلغت أدنى مستوياتها على الإطلاق، ويجب على السلطات الجديدة أن تعمل على إعادة هذه الثقة من خلال إدخال تحسينات حقيقية باعتبار ذلك أولوية ملحة.

واستشرافا للمستقبل، فإن الإعلان عن نتائج الانتخابات الختامية المعتمدة مرتقب اليوم، لتبدأ بعد ذلك فترة تشكيل البرلمانات والحكومات. وعموما، يبدو أن الأحزاب الرئيسية ذات التوجه الإثني حظيت بأكبر قدر من التأييد في البرلمانات،

مع أنه يبدو أن بعض الأحزاب المتعددة الطوائف في الاتحاد قد حسنت نتائجها بشكل ملحوظ منذ الانتخابات الأخيرة. وبما أنه ما من حزب يحظى بأغلبية واضحة، فمن السابق لأوانه التكهن بالتحالفات التي ستشكل حولها في نهاية المطاف مختلف مستويات السلطة.

وفي حين أن عملية تشكيل البرلمانات والحكومات تبدأ لتوها، فإن أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك المقبلين معروفون بالفعل، فهم شفيق ظافروفيتش من حزب العمل الديمقراطي، وزيليكو كومسيتش من الجبهة الديمقراطية، وميلوراد دوديك من الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل. إن فوز السيد كومسيتش الذي ألحق الهزيمة بدراغان كوفيتش العضو الكرواتي المنتهية ولايته في مجلس الرئاسة، قد دفع عددا من المسؤولين من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وكرواتيا المجاورة إلى الإعلان أن الانتخابات غير شرعية بل غير قانونية أو مناهضة لاتفاق دايتون، رغم أنها أُجريت وفقا للقواعد ذاتها المتبعة في جميع الانتخابات منذ عام ١٩٩٥.

حتى وإن كان البعض يسعى إلى تحقيق الهدف السياسي الذي مفاده الرغبة في تغيير النظام الراهن، لا يمكن استخدام ذلك لإنكار مشروعية عملية أُجريت وفقا للقانون ولاتفاق السلام، ولا يمكن أن يساء استخدامه لتبرير حملات المقاطعة أو العراقيل المستقبلية. إن انتخاب السيد دوديك، بوصفه العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك أثار أيضا التساؤلات، بسبب بياناته العديدة السابقة المناهضة لدولة البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، فقد أدلى منذ إجراء الانتخابات ببعض التصريحات العامة الاستفزازية بشأن علم البوسنة والهرسك وأداء اليمين.

ومع ذلك، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس من المفيد أو الملائم أن نحكم على أعضاء الرئاسة الجديدة قبل أن يتولوا مهامهم. ستواجههم تحديات كبيرة، وأنا من جانبي سأفسر الشك لصالحهم مؤمناً بقدرتهم واستعدادهم، على نحو ما يقتضيه اليمين،

> ”احترام دستور البوسنة والهرسك، وتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام ومرفقاته في مجملها، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحماية مصالح جميع الشعوب والمواطنين وتحقيق المساواة بينهم“.

وعلى الرغم من صعوبة البيئة السائدة، ظل تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي نقطة مشرقة في الساحة السياسية خلال الأشهر الستة الماضية. وهذا هو أحد المجالات حيث كثيرا ما يجد قادة ذوو رؤى متنافسة بشأن البلد، أرضية مشتركة. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أنه عقب تقديم الردود الأولية التي كان عددها ٣ ٠٠٠ على استبيان المفوضية الأوروبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تعمل سلطات البوسنة والهرسك الآن على الإجابة على نحو ٦٥٠ من أسئلة المتابعة التي وردت في حزيران/يونيه.

وعلى الرغم من هذه الأخبار الجيدة، أبرزت بعض التطورات الأخرى التي حدثت خلال الأشهر القليلة الماضية أوجه قصور خطيرة في سيادة القانون. وكما قلت في إحاطات إعلامية سابقة، لا يزال عدم احترام القرارات النهائية للجهاز القضائي يمثل مشكلة. وقد لوحظ هذا في استمرار عدم تنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في قضية ليوبيتش، في حين لم تُنظم الانتخابات المحلية في مدينة موستار منذ عام ٢٠٠٨ بسبب عدم تنفيذ قرار آخر أصدرته المحكمة الدستورية. وبالتالي، لم تُجر الانتخابات في مدينة موستار منذ ١٠ سنوات.

وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أسترعي الانتباه إلى استمرار تقاعس السلطات منذ عام ٢٠٠٩ عن تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ما يسمى بقضية سايديتش وفينتشي وما يتصل بها من قضايا، مما عرض بعض المواطنين إلى تمييز فادح في ممارسة حقهم في الترشح للمناصب العامة في

رئاسة البوسنة والهرسك ومجلس الشعوب. وبالمثل، هناك عدد من الأقاليم في الاتحاد لم تف بعد بالتزامها القانوني بمواءمة دساتيرها وضمان المساواة الكاملة للصرب باعتبارهم شعباً من الشعوب المكونة للاتحاد. وهذا أيضا أمر غير مقبول، لأنه في هذه الحالة لدينا أيضا قرار أصدرته المحكمة الدستورية ينص على أن الصرب، بطبيعة الحال، شعب من الشعوب المكونة للاتحاد بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه.

وإضافة إلى مسألة عدم تنفيذ قرارات المحاكم، تواجه البوسنة والهرسك أيضاً مشكلة خيبة أمل الناس العميقة الجذور في عجز نظام العدالة الجنائية الظاهر في التصدي للفساد والتعامل مع الجريمة المنظمة. فعلى سبيل المثال، في بانيا لوكا، استمرت الاحتجاجات العامة اليومية لأكثر من سبعة أشهر، بما في ذلك مظاهرة ضمّت عشرات الآلاف من المواطنين في الأيام التي سبقت الانتخابات، بشأن ادعاء النشطاء أن السلطات تسترت على وفاة ديفيد دراجيشيفيتش المشبوهة في آذار/مارس. ولا بد أن تُحلّ قضية الطالب الشاب هذه على وجه السرعة، وسأقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأنها مرة أخرى. وقد أثارت هذه القضية وقضايا مماثلة في سراييفو السخط العام، والمؤسف أنها ليست القضايا الوحيدة. بل هي تدل على حالة سيادة القانون وخيبة أمل المواطنين العميقة فيها.

وإلى جانب الانتخابات، ثمة مسألة سياسية أخرى برزت خلال الأشهر الستة الماضية وهي الارتفاع الهائل في وصول المهاجرين إلى البوسنة والهرسك واستجابة السلطات لذلك. لم نشهد في السنوات الماضية أعدادا هائلة كالتي شهدناها هذا العام. ونظرا للبنية الدستورية المعقدة التي تستند إليها البوسنة والهرسك والتوترات السياسية الداخلية، ينبغي أن نعي أن هذه المسألة قد تتدهور بعدة طرق، بأن تضحي أزمة إنسانية في المقام الأول؛ من وجهة نظر أمنية؛ أو من حيث الاستقرار السياسي للبلد.

ومما يؤسف له أن الفترة المشمولة بالتقرير ما فتئت تشهد ميل بعض السياسيين من جميع الانتماءات إلى إنكار جرائم الحرب أو التخفيف من خطورتها، بل إلى تمجيد مجرمي الحرب. وفي هذا الصدد، أرى، مع مراعاة أن ثمة محكمتين دوليتين أكدتا أن جريمة الإبادة الجماعية قد ارتكبت في سريبرينتسا، أن إلغاء حكومة جمهورية صربسكا لتقريرها السابق الصادر في عام ٢٠٠٤، الذي اعترف رسميا باشتراك قوات الجيش والشرطة لجمهورية صربسكا في أحداث تموز/يوليه ١٩٩٥، يمثل تراجعاً كبيراً في تحقيق المصالحة. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي أنشأها مجلس الأمن قبل ٢٥ عاما، في عام ١٩٩٣، أعلنت أن الإبادة الجماعية ارتُكبت في مواقع شتى، وقرار المحكمة هذا بات الآن موضع شك. ويخالف هذا أيضاً الجارة صربيا، التي أعتمد برلمانها إعلانا تاريخيا يدين الجرائم التي ارتكبت في سريبرينتسا في عام ٢٠١٠، وهو إعلان لم يتغير، ولا يزال نافذاً.

وفي الختام، أود أن أدلي ببعض التوصيات لا لتأخذها السلطات المقبلة للبوسنة والهرسك في الاعتبار فحسب، بل أيضا لتحظى بدعم وتشجيع المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. أولا، لا بد من اتخاذ تدابير فورية ترمي إلى تعزيز سيادة القانون. ثانيا، لا بد من دعم المؤسسات الرسمية وتعزيزها في أداء وظائفها وتحقيق استقلالها واستقرارها. إن تحقيق الاستقرار يكتسي أهمية بالغة للبوسنة والهرسك ومستقبلها. ثالثا، تحتاج التنمية الاقتصادية إلى دفعة إلى الأمام. وأخيرا، ينبغي تناول هذه الإصلاحات على وجه الاستعجال في ضوء رحيل الشباب بأعداد هائلة من البوسنة والهرسك تتراوح تقريبا بين ٠٠٠ ٢٠ و ٠٠٠ ٣٠ شاب سنويا.

وعلى الرغم من غياب هذه المسائل من منابر الحملة الانتخابية للعديد من الأحزاب الرائدة، لن يكون بوسعها تجاهلها عند توليها السلطة.

إن أولئك الذين يعلنون عن عضوية الاتحاد الأوروبي كهدف لهم سيحتاجون إلى إيجاد حلول توفيقية، ودعم الأداء الوظيفي للمؤسسات، وتسريع وتيرة الإصلاحات.

ويمكننا كمجتمع دولي أن ندعم بشكل أفضل مواطني البوسنة والهرسك من خلال تعزيز رؤية للبلد تعترف بأن تكامله مع الهياكل الأوروبية – الأطلسية،سيتطلب من قادته العمل على اندماج شعبه.

وبعد الانتخابات، ستتاح الفرصة للقادة السياسيين في البوسنة والهرسك من أجل بداية جديدة للبلد وكياناته ومقاطعته، ولكن، قبل كل شيء، مواطنيه الرائعين.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد إنزكو على إحاطته الإعلامية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/989، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيصوت الاتحاد الروسي مؤيدا لمشروع القرار (S/2018/989) الذي يمدد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي المعنية ببناء السلام في البوسنة والهرسك. وذلك لأن مقدمي المشروع أخذوا في الحسبان اعتباراتنا القائمة على المبادئ، ولو أن ذلك تم في اللحظة الأخيرة.

إننا نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء أساليب العمل التي اختارها القائمون على صياغة مشروع القرار هذا العام. فبدلاً من اتخاذ المسار المنطقي لاعتماد قرار تقني يمدد ولاية عملية ألثيا، وهو الأمر الذي لا يثير أي شكوك في حد ذاته، سلك مقدمو مشروع القرار المسار الخطير المتمثل في تقديم وثيقة مسيسة للغاية. ومع ذلك، كان من السهل التنبؤ برد فعلنا في وقت مبكر. على كل حال، كانت لدينا بالفعل تجربة حزينة في عام ٢٠١٤، عندما امتنع الوفد الروسي عن التصويت، وللأسباب نفسها بالضبط التي أدت هذه المرة تقريبًا إلى عواقب سلبية على عملية ألثيا في شكلها الحالي. وفي ذلك الوقت، قبل أربع سنوات أوضحنا لزملائنا أنه من الأفضل ألا يحدث ذلك مرة أخرى (انظر S/PV.7307). وبدا الأمر كما لو أنه قد نجح، وعلى مدار السنوات القليلة التالية، كانت لدينا وثيقة مرضية إلى حد ما. ومع ذلك، قرر مقدمو مشروع القرار هذا العام، لسبب ما، إدخال تعقيدات في مشروع النص عن طريق فرض نهجالسياسة الخارجية لديهم، وبالتالي، اختلاق أزمة. لحسن الحظ، ساد الحس السليم. وعلينا أن نلاحظ أننا شهدنا في السنوات الأخيرة اتجاهاً في أوساط بعض شركائنا الغربيين، خلال عملية التوصل إلى اتفاقات بشأن قرارات الأمم المتحدة، تراجعا خطيرا في قيمة ثقافة التفاوض. ويجب تصحيح ذلك على الفور.

ونود التأكيد على أنه لا ينبغي لأي وثيقة لمجلس الأمن أن تُحدد مسبقا أولويات السياسة المحلية أو الخارجية لأي دولة عضو في الأمم المتحدة، والبوسنة والهرسك ليست استثناء. ونحن بحاجة فيما يخص قرارات ومقررات المجلس ذات الصلة، إلى بذل كل ما في وسعنا لتجنب صياغة يمكن تفسيرها على أنها تدعم التطلعات الأوروبية – الأطلسية غير المستندة إلى توافق الآراء لعدد من القوات البوسنية. وإذا وافق مجلس الأمن على هذه الأحكام، فقد يقوض الوضع الهش بالفعل في البلد ويضغط على مجموعات عرقية بعينها.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

تم التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل السامي على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمل مكتبه في مجال صون السلم والأمن في البوسنة والهرسك. لقد شكلت البوسنة والهرسك منذ زمن طويل مسألة مهمة للغاية وحاضرة بقوة داخل المجلس، لو عاد المرء إلى بداية النزاع في أوائل التسعينات. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالدور المستمر للممثل السامي ومكتبه. ويظل مكتب الممثل السامي السلطة والجهة النهائيتين فيما يتعلق بالتنفيذ المدني للاتفاق الإطاري العام للسلام، ويشمل ذلك دعمنا لاستخدام سلطات اتفاق بون إذا تطلبت الحالة ذلك.

إننا نرحب باعتماد القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨) اليوم بالإجماع، وهو القرار الذي يأذن بعملية ألثيا التي يديرها الاتحاد الأوروبي لمدة ١٢ شهرا أخرى. ويثبت التوافق في الآراء على القرار التزام المملكة المتحدة والمجتمع الدولي بتحقيق الأمن في البوسنة والهرسك. إن مكتب الممثل السامي وعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي آليتان حاسمتان لتمكين المجتمع الدولي من دعم الحفاظ على أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وسلامتها الإقليمية، وهي أمور حيوية لمستقبل البلد كدولة أوروبية ديمقراطية حديثة.

وكما قلت، كان مجلس الأمن في الماضي يتناول موضوع البوسنة كل يوم. وقد كان لي شرف العمل بشكل متقطع بشأن ملف البلقان لأكثر من ٢٠ عاما. وينتابني شعور بالحزن إلى حد ما جراء ما يخبرنا به الممثل السامي باستمرار عن بعض المشاكل التي ما زالت بدون حل وكيف أنها تتكرر. ولكني أود أيضا أن أشير إلى أن السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس في البوسنة والهرسك هشان ولا ينبغي اعتبارهما أمرا مفروغا منه. وبينما لا تزال الحالة الراهنة هادئة، تستمر التهديدات الأمنية، إلى جانب التحديات الجديدة مثل زيادة مستويات الهجرة، كما ذكر الممثل السامي. وهذه مسألة مهمة للغاية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وأوروبا. إنها أزمتنا الإقليمية في واقع الأمر، ومسألة استثمر فيها الاتحاد الأوروبي قدراً هائلاً من الوقت والجهد والمال والتدريب والصبر. وسوف نستمع لاحقاً إلى بيان سفير الاتحاد الأوروبي، الذي سيقوم بتحديد موقف الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر وضوحاً.

أردت أن أتناول بإيجاز ما قاله السفير الروسي في بيانه قبل التصويت. إن الاتحاد الروسي عضو في فريق الاتصال والمجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام المعني بسيادة القانون في البوسنة والهرسك. ونفضل رؤية الاتحاد الروسي يقوم بكل ما في وسعه لتوطيد أركان البوسنة والهرسك كدولة ولمساعدتها على التحديث وإحراز تقدم في اتجاه المؤسسات الأوروبية الأطلسية التي كانت منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام أساس وجودها كدولة حديثة في منطقتها أوروبا. وأعتقد أن هذا سيكون أفضل خدمة يمكننا تقديمها للبوسنة.

وبالانتقال إلى موضوع الانتخابات، رحبت المملكة المتحدة بإجراء الانتخابات في جو هادئ ومنظم، وكانت تلك الانتخابات تنافسية بشكل عام، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق

إزاء مستوى الانقسامات العرقية في السياسة وورود تقارير عن ارتكاب مخالفات. إن عدم القدرة على حل المشاكل الرئيسية المتعلقة بإصلاح الانتخابات قبل الانتخابات كان أمرا مخيباً للآمال ومصدر قلق واضح ومستمر. إن الخطاب السياسي القومي الذي يبث التفرقة، وكان عاليا بشكل خاص في الفترة السابقة للانتخابات، خطير ويخلق بيئة يصعب تحقيق الأمن والاستقرار فيها على المدى الطويل.

إنه يجر أيضا البوسنة والهرسك إلى الوراء، بينما ما تحتاجه أكثر من أي شيء آخر هو المضي قدماً. وتمضي بلدان أخرى في منطقة البلقان قدما، وتحقق تقدمًا في ترتيبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وحيثما يرغبون في ذلك، فإنهم يحرزون تقدما في الاقتراب من عضوية حلف الناتو. وهذا يفيد الأمن والاستقرار الإقليميين، وتخاطر البوسنة والهرسك مرة أخرى بتخلفها عن هذا التحديث والتقدم الإقليميين. وينبغي بشكل خاص لمن يعملون في مواقع المسؤولية أن يعملوا لمصلحة جميع مواطني البوسنة والهرسك بدلا من نشر مشاعر الانقسام.

وأود أن أردد ما قاله الممثل السامي عن الانتظار حتى يتسلم أولئك القادة مهام مناصبهم قبل أن نخضعهم للمساءلة على النحو الواجب. وكذلك أريد أن أوضح أننا سنخضعهم للمساءلة. ويتعين على القادة السياسيين التحلي بروح القيادة والتسامح وعليهم أن يساعدوا في تحديث بلدهم. وفي هذه المرحلة الحاسمة في أعقاب الانتخابات، يجب على القادة السياسيين أن يعملوا معا بطريقة تعاونية لتشكيل حكومات بسرعة حتى يمكن إحراز تقدم في الإصلاحات الأساسية وعلى صعيد الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأطلسية وخطة ٥+٢. وهذه الإصلاحات مهمة لأنها ستؤدي إلى تحسين الحياة اليومية لجميع مواطني البوسنة والهرسك. وهي كذلك مهمة لأنها تساعد على ترسيخ الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي – وهي مسألة، كما قلت في بداية بياني، تشغل المجلس منذ وقت طويل.

وينبغي لأولئك الذين يشغلون مناصب المسؤولية أن يعملوا من أجل مصلحة جميع مواطني البوسنة والهرسك، وما يبعث على القلق بصفة خاصة أن الخطاب السائد والممانعة في القبول بحلول توفيقية هما بمثابة مؤشر على البيئة السياسية بصفة عامة. ونحن سنتابع التطورات عن كثب. ومن المهم أيضا أن يعالج الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك كل الأحكام المتعلقة بالانتخابات على وجه السرعة بغية كفالة تمكن جميع المواطنين من المشاركة الكاملة في العملية الديمقراطية، كما يستحقون جميعهم. ومن المؤسف أن العديد من هذه المسائل ظلت من دون أن يبت فيها على مدى عدة دورات انتخابية، وذلك يشكل زمنا طويلا. ولا بد لأي حل لتلك المسائل من استيفاء المعايير الدولية والتمسك بمبدأ المساواة بين جميع المواطنين، بما في ذلك القدرة على انتخاب المسؤولين والترشح للانتخابات.

وفي المقابل، فإننا نرحب بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك بشأن بعض جوانب الإصلاح، وذلك على سبيل المثال باعتماد استراتيجية زراعية واستراتيجية للطاقة واعتماد قانون الإجراءات الجنائية في نهاية المطاف – على الرغم من أن التأخير في القيام بذلك أمر يدعو للأسف. ونرحب كذلك بمواصلة التعاون بشأن المرأة والسلام والأمن، ونشجع على مواصلة ذلك.

وأخيرا، أود أن أكرر ما قاله الممثل السامي بشأن المصالحة. تظل سريبرينتسا تشكل أسوأ مذبحة في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد اقتيد تسعة آلاف من الرجال والفتيان المسلمين من ديارهم وقتلوا. ومن المهم للغاية بذل جهود مصالحة حقيقية وبإخلاص وجدية وعلى وجه السرعة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام

في البوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن تقريره الرابع والخمسين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (S/2018/974، المرفق).

وترحب كوت ديفوار بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك في السنوات الأخيرة، في أعقاب تنفيذ اتفاقات دايتون – باريس الموقعة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. فقد ساعدت الاتفاقات، الموقعة برعاية المجتمع الدولي، على استعادة السلام ومكنت البلد من إنشاء مؤسسات متعددة الثقافات والأديان والأعراق.

ويلاحظ بلدي مع الارتياح، التزام السلطات البوسنية الثابت بإجراء الإصلاحات اللازمة، ولا سيما في مجالات سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، من أجل إتمام دورة التحول الاجتماعي – الاقتصادي في البلد وللتشجيع على إجراء استعراض إيجابي لطلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما يرحب وفد بلدي باعتماد الجمعية البرلمانية للتعديلات اللازمة في قانون الإجراءات الجنائية من أجل المكافحة الفعالة لآفتي الفساد والجريمة المنظمة، اللتين تشكلان العقبتين الرئيسيتين أمام تحقيق الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي للبلد. ويشكل اعتماد هذه التعديلات التشريعية خطوة هامة في إرساء سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب، من أجل تعزيز المصالحة الوطنية.

ومع ذلك، ينبغي ألا يدفعنا هذا الزخم الإيجابي إلى إغفال الاختلالات الإدارية والمؤسسية، ولا سيما تلك المتعلقة بالانتخابات العامة التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. فبحسب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات غير الحكومية المحلية، شاب تلك الانتخابات عدم تكافؤ في فرص الوصول إلى وسائط الإعلام ومخالفات في القوائم الانتخابية وتحيز المراقبين المحليين في مراكز الاقتراع. ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع السلطات البوسنية على معالجة أوجه القصور التي لوحظت في تنظيم الانتخابات، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى تقديم شكاواهم في سياق الإجراءات القانونية القائمة.

ويساور كوت ديفوار القلق إزاء استمرار التوترات العرقية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الجماعات السياسية وسكان البوسنة إلى توحيد جهودهم للحفاظ على السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها. وفي الختام، ترحب كوت ديفوار بروح التوافق التي سادت بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن والتي جعلت من الممكن تجديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي لا تزال مهمتها هامة في البحث عن السلام والأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بالسيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، وأن أشكره على تقريره عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق البوسنة والهرسك (S/2018/974، المرفق)

يحيط وفد بلدي علما بتقرير الممثل السامي عن الإنجازات والتطورات الإيجابية في البلد خلال الأشهر الستة الماضية، مثل اعتماد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك مؤخرا للتعديلات التي طال انتظارها لقانون الإجراءات الجنائية، تمشيا مع المعايير الدولية، فضلا عن الانتهاء من إجراء الانتخابات العامة الثامنة في البلد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. كما نشيد بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية من أجل تعزيز الاقتصاد وإصلاح المؤسسات والحد من البطالة. فكل هذه مؤشرات على أن هناك رؤية مشتركة للبوسنة والهرسك.

ولكن، على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، فإننا نشعر بالقلق إزاء القرار الصادر في آب/أغسطس عن الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإلغاء تأييدها لتقرير سريبرينيتسا لعام ٢٠٠٤. إن هذا الإلغاء يؤدي فحسب إلى تقويض الاستقرار

السياسي والازدهار في البلد، الأمر الذي يهدد جميع الإنجازات التي حققتها الأطراف والجهود التي بذلتها لتحقيق المصالحة بين مختلف الجماعات العرقية والطوائف، وآفاق مستقبل البوسنة والهرسك. وندعو، في ذلك الصدد، جميع الأطراف إلى الإحجام عن الخطاب الباعث على الفرقة والإجراءات التي يمكن أن تهدد استقرار البلد وتعيق تنفيذ اتفاق السلام.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ترحب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية بأن الانتخابات جرت من دون أي حادث أمني خطير، على النحو المبين في تقرير الممثل السامي. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن الأطراف لم تنفذ توصيات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تحسين نزاهة العملية الانتخابية قبل إجراء الانتخابات. وإذ نثني على التقدم المحرز، في ذلك السياق، فإننا نعتقد أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، وأنه يجب علينا أن نواصل العمل نحو وضع رؤية مشتركة للمستقبل يمكن أن تساعد على النهوض بوحدة وطنية دائمة توطد دور البوسنة والهرسك في البلقان وأوروبا والعالم. ولذلك، نشجع الأطراف على تعديل القوانين المتعلقة بمجلس شعوب اتحاد البوسنة والهرسك وتعزيز سيادة القانون وكفالة التنفيذ الكامل لنتائج الانتخابات وبذل جهود لاحتواء الانقسامات العرقية والجريمة والفساد والإرهاب والتطرف المقترن بالعنف والقضاء عليها، وهي أمور تظل تشكل مسائل رئيسية لكفالة الاستقرار والازدهار في البلد والمنطقة.

في الختام، يدعو وفد بلدي إلى الاحترام الكامل لسيادة البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونشيد بالتزام الممثل السامي للبوسنة والهرسك في إطار ولايته ونؤكد دعمنا للجهود التي يبذلها من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. كما نرحب بتمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي التي اعتمدناها للتو بتوافق الآراء (القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨))، ويحدونا الأمل في أن تواصل هذه البعثة عملها الهام المتمثل في مساعدة البلد وتيسير عملية تحقيق السلام والاستقرار الدائمين، فضلا عن دعمها لعمل الممثل السامي وفريق الأمم المتحدة القطري.

وجمهورية غينيا الاستوائية مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لدعم العملية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته الإعلامية الهامة. ونود أن نسلط الضوء على العمل الذي قام به مكتبه دعما لتنفيذ الولاية المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام، ونعرب عن دعمنا لقيادته.

وبيرو تسلم بوحدة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وترى ضرورة التحرك لتعزيز استقلالها. ولهذا السبب، نلاحظ بقلق التقدم المحدود المحرز في تنفيذ جدول الأعمال ٥ + ٢، الذي يتضمن خمسة أهداف وشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. ونعتبر أن الانتخابات العامة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والعملية السياسية التي أدت إليها كانت إيجابية إلى حد أنها نفذت بشكل سلمي وشامل للجميع. ومن المهم دائما للمواطنين أن يكونوا قادرين على اختيار ممثليهم بحرية من خلال انتخابات حرة وديمقراطية. وفي الوقت نفسه، لا بد أن نشجب حقيقة أن الإجراءات الانتخابية للبوسنة والهرسك لا يمكن تعديلها لتيسير عملية ديمقراطية أبعد أثرا وأن المواجهة الإثنية قد تغلبت على النهج البناءة التي يتطلبها البلد ومواطنوه من أجل بناء سلام مستدام.

وفي مواجهة هذه الحالة، لا بد أن نواصل التأكيد على ضرورة تعزيز سيادة القانون وبناء مؤسسات شاملة للجميع،

وفي هذا الصدد، تشجيع الحوار السياسي والمصالحة. ولا يمكننا الاستمرار في الإعراب عن الأسف لحوادث العنف. ويجب على القادة السياسيين أن يرتقوا إلى مستوى مسؤوليتهم في هذا الصدد وأن يتشاركوا رؤية للمستقبل تركز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وفي هذا الصدد، نشدد على قيمة التنوع وأهمية الحفاظ عليه من أجل بناء ديمقراطية قوية تقوم على مؤسسات شاملة للجميع وشفافة وخاضعة للمساءلة تكفل الوصول إلى العدالة والتسوية السلمية للنزاعات ومنع المزيد من العنف.

ونحن ننظر بإيجابية إلى الجهود الرامية إلى التكامل الأوروبي والامتثال لقرارات المحكمة الدستورية. أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، فيجب أن نشدد على الحاجة الملحة إلى مواءمة التشريعات المحلية. ونؤكد أهمية التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية التي اعتمدت من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والفساد على نحو أكثر فعالية، فضلا عن الحاجة إلى استكمالها بإنشاء مكتب مدع عام متخصص ودائرة جنائية. ونؤكد أيضا على أهمية الحفاظ على استقلالية الأجزاء المختلفة من نظام إقامة العدل واحترام الدور الذي يُطلب من الصحافة ومنظمات المجتمع المدني القيام به من أجل ضمان سيادة القانون في مجتمع ديمقراطي.

ونحن نأسف لخطاب الكراهية والمواجهة العرقية والعداء وتمجيد مجرمي الحرب. ونعتقد أن القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإلغاء التقرير المتعلق بالإبادة الجماعية في سريبرينيتشا يكشف عن نزعة رافضة لا بد من إدانتها. ونلاحظ بقلق خاص أن تلك التوترات لا تزال تعوق الوصول إلى العدالة والمصالحة والعودة الآمنة والكريمة للاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم، مع الاعتراف الكامل بتنوعهم العرقي والديني.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أهمية التعاون التام للأطراف مع الممثل السامي ومع قوة حفظ السلام – عملية ألثيا – بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويمكنهم أن يعولوا على دعم بيرو الكامل للوفاء بالولايات التي جددناها للتو.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل السامي إنزكو على عمله في البوسنة والهرسك خلال السنوات التسع الماضية وعلى قيادته المتفانية لمكتب الممثل السامي.

وتعكس مهمة المكتب المثل العليا للغاية التي يتوخاها مجلس الأمن من أجل البوسنة والهرسك الحديثة – ديمقراطية سلمية تتوفر لها مقومات البقاء على طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي ومسؤولة عن مصيرها ومستقبلها. وتؤكد الولايات المتحدة دعمها القوي لولاية الممثل السامي بموجب اتفاقات دايتون باعتبارها السلطة النهائية فيما يتعلق بتفسير التنفيذ المدني لاتفاق دايتون للسلام. إننا نعتبر دور الممثل السامي إنزكو أساسيا، خاصة في أعقاب الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، ومع استمرار الخطاب القومي الانقسامي الذي يهدد بتقويض المكاسب التي تحققت بموجب الاتفاق. ونثني على العمل المتواصل لقوة ألثيا لحفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي ودورها في الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة في البوسنة والهرسك. ويسر الولايات المتحدة أن نؤيد تجديد ولايتها.

إننا نشعر بالقلق إزاء أولئك الذين يسعون إلى إضعاف النظام الدستوري للدولة الواحدة للبوسنة والهرسك، تتألف من كيانين وثلاثة شعوب تأسيسية، وندعو أعضاء المجلس إلى توخي الحذر ضد أي جهود لتقويض مؤسسات البوسنة والهرسك على مستوى الدولة. ونجدد التزامنا الجماعي بالتمسك باتفاقات دايتون للسلام من خلال الحفاظ على سيادة البلد وسلامته الإقليمية.

والولايات المتحدة ستحرص على مساءلة من يهددون سلام وأمن واستقرار البوسنة والهرسك. فالمساءلة أمر ضروري من أجل ردع المخربين للعملية السياسية في البلد. واسمحوا لي أن أكرر الموقف الذي أوضحناه مرارا في هذه القاعة. يجب على قادة البوسنة والهرسك أن يظهروا الإرادة السياسية لمتابعة الالتزامات الضرورية لترسيخ مسار بلدهم في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. والتكامل الأوروبي – الأطلسي هو الطريق الوحيد لمستقبل البوسنة والهرسك كدولة مسؤولة على الصعيد العالمي. ويجب اتخاذ هذه الخطوات بالتنسيق مع الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون ومعالجة الفساد وزيادة الفرص الاقتصادية والاستجابة لاحتياجات جميع مواطني البوسنة والهرسك، بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو دينهم.

وهناك الكثير مما يبعث على التفاؤل. ونحن نرى مستقبل البوسنة والهرسك في الشاعر الذي يبلغ من العمر ٢٣ عاما الذي نظم مسابقة شعرية على مستوى البلد لمكافحة خطاب الكراهية. ونرى مستقبل البلد في عمل المجلس المشترك بين الأديان، الذي احتُفِل للتو بالذكرى السنوية العشرين لإنشائه، والذي يكرس وقته لتشجيع الحوار بين الأديان وزيارة مواقع الهجمات على المؤسسات الدينية، أربعة منها زارها في العام الماضي. كما أننا نرى مستقبل البلد في الطلاب المتنوعين عرقيا من بلدة Jajce، الذين احتجوا على المزيد من الفصل بين المدارس بعد سعي السلطات المحلية إلى بناء مدرسة مخصصة لأعضاء طبقة المسلمين البوسنيين.

إن الولايات المتحدة تتطلع إلى وقت تستوفي فيه البوسنة والهرسك تماما أهداف وشروط إغلاق مكتب الممثل السامي، المعروف أيضا بجدول أعمال ٥+٢، كما حدده مجلس تنفيذ السلام.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل السامي فالنتين إنزكو على عرضه المستكمل الشامل عن الحالة في البوسنة والهرسك استنادا إلى تقريره الأخير (S/2018/974، المرفق). كما يسرنا أن نرى في القاعة وفود البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي وصربيا وكرواتيا والبلدان المجاورة.

خلال الأشهر الستة الماضية منذ الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن الحالة في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.8248)، وقعت أحداث هامة في البلد، وأهمها الانتخابات العامة التي أجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أن القادة السياسيين المنتخبين في البوسنة والهرسك لديهم فرصة جديدة للتركيز على مستقبل البلد وليس على ماضيه ولتلبية المصالح الوطنية لجميع طوائفه ومواطنيه. ومن الأهمية الحيوية الآن أن تدرك القيادة الجديدة وتتقبل المسؤولية عن الحالة في البلد، وأن تبذل قصارى جهدها للمضي قدما في اتجاه موحد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعده على الدخول في حوار بناء بروح من التعاون. وهنا نرى الأهمية المتزايدة للدور والمسؤولية الخاصين للجهات الفاعلة الخارجية التي تتاح لها الفرصة للتأثير إيجابيا على الحالة.

وفي هذا السياق، ترحب كازاخستان بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز الاستقرار والمصالحة، ومساعدة البوسنة والهرسك على طريق التكامل الإقليمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي. ونثني على أنشطة البعثة ومشاريعها في مجالات الحكم الرشيد والعدالة والتعليم، التي تكرس حقوق الإنسان وسيادة القانون لجميع المواطنين.

ونرى أيضا أن تمديد ولاية قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا – اليوم لمدة ١٢ شهرا يعدُّ خطوة ضرورية على مسار تحقيق السلام والاستدامة في المنطقة.

وفي أيار/مايو، أعرب أعضاء مجلس الأمن في هذه القاعة عن إشادتهم بالإنجازات وشعورهم بالقلق إزاء الكثير من المشاكل الخطيرة في البوسنة والهرسك. ومن المؤسف أن تلك التحديات

ما تزال قائمة وفي انتظار مواصلة تسويتها. ولذا نرى أن من الضروري التعجيل بعملية تشكيل مجلس الشعوب وفقا لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وتمكين حكومة البلد من أداء مهامها على جميع المستويات لأجل تنفيذها عمليا وبصورة عاجلة.

وننوه إلى أن السلطات في البوسنة والهرسك تواصل تنفيذ تدابير ترمي إلى إجراء إصلاحات هيكلية اجتماعية واقتصادية في إطار خطة الإصلاح للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨. لكن وكما ذكر الممثل السامي في تقريره (S/2018/974 مرفق) لا تزال معظم هذه الإصلاحات في مرحلة الاستعدادات، بما في ذلك نزع الطابع السياسي للإدارة العامة وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة، فضلا عن الإصلاحات التشريعية وترسيخ سيادة القانون في جميع المناطق في البلد.

وفي ذلك الصدد، لا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في إجراء الإصلاح الدستوري بما يؤدي إلى تحسين نظام الإدارة العامة. ويجب على حكومة البوسنة والهرسك أن تعمل بشكل وثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تحسين الوضع الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين المناخ التجاري والاستثماري. وينبغي أن يهدف إصلاح النظام المالي الذي تقوده الحكومة الحد من حصة النشاط الاقتصاد الخفي وما يتصل به من الآثار السلبية للفساد. تحقيقا لتلك الغاية، فلا غنى عن الدور الذي يؤديه المواطنون أنفسهم في ذلك، ويجب دعم المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام على المستويين التشريعي والتنفيذي. وفي ذلك السياق، فإن من المهم التعجيل باعتماد استراتيجية وطنية لإدارة المالية العامة، علاوة على اعتماد الاستراتيجيات في مجالات مثل الطاقة والعمالة والبرنامج الوطني لمواءمة النظام القانوني للبوسنة والهرسك مع معايير الاتحاد الأوروبي.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير كازاخستان إلى مسألة الهجرة واللاجئين التي وُجِّه إليها اهتمام المجلس في جلسته السابقة بشأن هذه المسألة. وتدل الأحداث التي وقعت مؤخرا في البوسنة والهرسك على الحدود مع كرواتيا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بوضوح على استمرار وجود تلك المشكلة وضرورة الاستجابة الفعالة والحسنة التوقيت لها من جانب السلطات والمنظمات الدولية. وعلاوة على حل المسائل ذات الأولوية المتعلقة بإيواء المهاجرين، فإن من الضروري اتّباع نهج شامل في تسوية ذلك التحدي الهائل في الأجل الطويل. ويعتمد على ذلك تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي جنوب شرق أوروبا بصفة عامة. وبالتالي، فليس يتعين على حكومة البوسنة والهرسك وحدها، بل أيضا المنظمات والمؤسسات الدولية وهياكل الاتحاد الأوروبي ذات الصلة أن تشارك بنشاط في تلك العملية.

وختاما، يدعو وفد بلدي القيادة الجديدة في البوسنة والهرسك إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخلص من التكلفة الحالية للنظام القضائي وضمان نزع طابعه السياسي ونزاهته واستقلالة، بما في ذلك عند النظر في قضايا جرائم الحرب. وترى كازاخستان أيضا أن من المهم التشديد على الأهمية البالغة التي يكتسيها الوفاء باتفاقات دايتون بوصفها أساسا لتحقيق السلام المدني في البوسنة والهرسك، ولتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة أيضا. ومن شأن المصالحة في البوسنة والهرسك أن تكون مثالا على تسوية أحد أعقد النزاعات وأطولها في تاريخ أوروبا، وأن تصبح نموذجا تقتدي به الدول والمناطق الأخرى في العالم.

السيد فان أوستيروم (هولندا): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو على عرض تقريره العشرين (S/2018/974 مرفق) بصفته الممثل السامي. ويعدُّ التقرير معلما رئيسيا بالغ الأهمية. ونعرب عن تقديرنا العميق لجهوده الشخصية المتفانية في الوفاء بولايته لأجل تحقيق المصلحة العظمى لمواطني البوسنة والهرسك.

وتؤيد مملكة هولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذا الصباح.

وسأركز على المسائل التالية: أولا، سيادة القانون، ثانيا، مكتب الممثل السامي، وثالثا، مسألة تحقيق الاستقرار.

أولا، وفيما يتعلق بسيادة القانون، أعربنا في المناقشة السابقة في المجلس التي عقدت بشأن هذا البند في أيار/مايو (انظر S/PV.8248) عن شواغلنا إزاء سيادة القانون في البوسنة والهرسك. وشهدنا اتخاذ بعض الخطوات المسؤولة منذ ذلك الحين، مثل اعتماد التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل خطيرة. ويشكّل تآكل سيادة القانون تهديدا لأي ديمقراطية قائمة. وعندما يقترن ذلك بالخطاب الانقسامي والتحريفي الذي ما زلنا نراه في البوسنة والهرسك، فسرعان ما يصبح مزيجا ساما. ولذلك، ندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى تعزيز سيادة القانون في البلد، وأن تفعل ذلك بصورة مقنعة وعلى جميع المستويات. وأود أن أكرر القول بأن الخطاب الانقسامي والتحريفي للزعماء السياسيين لن يفضي إلى المصالحة والتعاون، ولن يلبي الحاجة السياسية إلى التوصل إلى تسوية. ونشدد في ذلك السياق على النقاط المتعلقة بالمساءلة التي أثارها زميلنا الأمريكي للتو. وندعو السلطات أيضا إلى تعديل قانون الانتخابات، مع استمرار مؤسسات الدولة في أداء مهامها على نحو سليم.

ثانيا، أنتقل إلى الممثل السامي ومكتبه. فمع تنامي الضغط والخطاب الداعيين إلى سيادة القانون، يصبح التمسك بالجوانب المدنية للاتفاق الإطاري العام للسلام أكثر أهمية. وبالقدر نفسه تغدو مشاركة مكتب الممثل السامي أكثر أهمية. ولم تتوفر بعد الظروف الملائمة لإغلاق مكتب الممثل الخاص. وكما أشار السيد إنزكو، فإن البوسنة والهرسك لم تحرز سوى تقدم محدود صوب إكمال وإنجاز خطة ٥+٢. ولا تزال مملكة هولندا ملتزمة بتقديم الدعم الثابت للممثل السامي ومكتبه. وبعد مرور ثلاثة وعشرين عاما على إنشاء المكتب، لا بد من القول للأسف، أن عمله لم يكتمل بعد.

ثالثا وأخيرا، سأتناول الاستقرار. فهو شرط أساسي مسبق لتعزيز سيادة القانون، فضلا عن كونه شرطا مسبقا للحفاظ على الجوانب المدنية للاتفاق الإطاري. وتعدُّ قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – عملية ألثيا – عنصرا أساسيا في دعم سلطات البوسنة والهرسك في الحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار لمواطنيها، والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ولذلك، نرحب باعتماد قرار اليوم بالإجماع ٢٤٤٣ (٢٠١٨) الذي يجدد ولاية عملية ألثيا.

ختاما، في تقريره الأول المقدم إلى مجلس الأمن، كتب الممثل السامي الأول، كارل بيلت، قائلا إن تحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك ”يقتضي التزاما حقيقيا بالمصالحة وبناء مستقبل مشترك“ (S/1996/190، الفقرة ١٠٤). ولا تزال تلك الملاحظة صحيحة اليوم. وستواصل مملكة هولندا تأييد عملية اندماج البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية والأطلسية لضمان مستقبل من الرخاء والأمن لشعبها والمنطقة. ويعتمد بناء ذلك المستقبل على القادة السياسيين للبوسنة والهرسك، ومدى استعدادهم للتعاون والتوصل إلى تسويات سياسية تمس الحاجة إليها. وباختصار، فإنه يتوقف على عزمهم على القيادة حقا، وقد حان الوقت الآن لإثبات ذلك.

السيدة فيرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي فالنتين إنزكو على إحاطته. وتود بولندا أن تعرب عن تأييدها الكامل لمكتبه وتقديرها لدوره المحوري في الحفاظ على الاستقرار في البوسنة والهرسك. وقد عهد المجتمع الدولي إلى الممثل السامي بمسؤولية جسيمة وخوّل له اختصاصات بعيدة الأثر – سلطات بون – التي ينبغي استخدامها عند الاقتضاء.

تؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشتنا.

وهناك شروط واضحة حددها مجلس تنفيذ السلام لإغلاق مكتب الممثل السامي، وهي خطة ٥+٢. ولا تتطلع بولندا، مثل جميع أعضاء المجتمع الدولي، إلى شيء أكثر من تطلّعها إلى تنفيذ تلك الشروط، بيد أن ذلك لم يحدث بعد حتى الآن.

ونرحب باتخاذ قرار اليوم ٢٤٤٣ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي لمدة عام آخر، وباستنتاجات المجلس الأوروبي التي توصّل إليها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر التي أكدت استعداده للاستمرار في ولاية البعثة العسكرية التنفيذية المتعلقة بالحفاظ على بيئة آمنة وخالية من الأخطار.

وبوصفنا مساهمين في البعثة منذ إنشائها، فإننا فخورون بأن نكون جزءاً من ذلك الجهد.

ونشير مع التقدير إلى التزام المؤسسات على مستوى دولة البوسنة والهرسك بالاندماج الأوروبي على نحو ما يتجلى في العمل الجاري بشأن استبيان المفوضية الأوروبية. ونود أيضاً أن نرى تفعيل خطة العمل المتعلقة بالعضوية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى لجميع المواطنين أن يستفيدوا من الاستقرار والأمن في إطار الهياكل الأوروبية – الأطلسية. إن المسؤولية عن إزالةُ جميع العقبات على طول ذلك الطريق، ولا سيما فيما يتعلق بتسجيل الممتلكات العسكرية الثابتة تقع بالكامل على النخبة الحاكمة.

هناك الكثير مما يدعو إلى القلق في البوسنة والهرسك اليوم. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود خطر وشيك بوقوع نزاع مسلح، فلا ينبغي الخلط بين الركود والاستقرار. بعد ما يقرب من ربع قرن على اتفاق دايتون للسلام، فشلت النخب السياسية في البلد فشلاً مبيناً في غرس الإحساس بالمصير المشترك الذي يمكن أن يوحد شعوب البلد. فلا تزال الولاءات على أساس الطوائف العرقية قائمة. ويهاجر الشباب، الذين هم مستقبل البلد، بحثاً عن مستقبل أفضل في أماكن أخرى. إن قوى الطرد المركزي التي تؤجج الخطاب القومي الذي يمجّد مجرمي الحرب المدانين والافتقار إلى منظور اقتصادي، إلى جانب الضعف المزمن للدولة، هي مزيج خطير.

إننا نجتمع اليوم في لحظة حساسة جداً فيما توضع اللمسات النهائية على نتيجة انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بحقيقة أنها كانت منافسة حقيقية وأجريت بطريقة سلمية. لكن وللأسف لم يتم إدخال الإصلاح على قانون الانتخابات أو أخذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الاعتبار، ولا تزال الحالة حساسة. لقد بات لزاماً الآن على الأحزاب السياسية المضي قدماً على وجه السرعة في تشكيل حكومة على كافة المستويات كي تنفّذ إرادة الشعب ويترسخ الاستقرار المؤسسي الأساسي. كما أن من مسؤولية النخب السياسية أن تواصل خطة الإصلاح بحزم وطاقة متجددة.

في الختام، أودّ أن أؤكد مجدداً اهتمام بولندا الحيوي برؤية البوسنة والهرسك بلداً موحداً حديثاً يسوده الرخاء والديمقراطية، مترسخا بقوة ضمن الهياكل الأوروبية – الأطلسية. لقد كنا مع البوسنة والهرسك منذ البداية، وسنواصل دعمنا النشط كما فعلنا حتى الآن.

السيد ملكي (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن آخر التطورات، ولا سيما في العملية الانتخابية.

توجه مواطنو البوسنة والهرسك إلى صناديق الاقتراع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر لانتخاب ممثليهم على مستوى الكانتونات والجمعيات البرلمانية والرئاسة. بعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على إنهاء نزاع مميت من خلال اتفاقات دايتون للسلام، يمكننا اليوم

أن نشعر بالسعادة لعقد انتخابات اعتبرت حرة من جانب مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومع ذلك، فإن العديد من المخالفات المشار إليها في التقرير (S/2018/974، المرفق) الذي قدّمه الممثل السامي جديرة باهتمامنا كي نمنع تكرارها في الانتخابات المقبلة.

ستواجه السلطات الجديدة أولويات ثلاثاً بعد الانتخابات. الأولى، وهي أساسية بالنسبة لمستقبل البلد، هي التماسك الوطني. وكما أشار الممثل السامي والعديد من أعضاء مجلس الأمن، فإن الاستفزازات والخلافات التي أطلقتها بعض القيادات السياسية تؤجج التوترات بين الطوائف وتقوّض الجهود الرامية إلى بناء الثقة فيما بين الطوائف. يقع على عاتق القادة الجدد رفض الخطاب والمواقف التي من المحتمل أن تعيد فتح جروح الماضي. وعلى هذا النحو، بعد نحو سنة من إغلاق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية، تدين فرنسا بشدة تمجيد مجرمي الحرب، بغض النظر عن طوائفهم الأصلية. من غير المقبول بعد ارتكاب الأعمال الوحشية – ونحن جميعاً نتذكر مجزرة سريبرينيتسا، من بين أمور أخرى، كما ذكر – أن يواصل السياسيون ضرب الأمثلة بالمسؤولين عن أخطر الجرائم. يتطلب تعزيز التماسك الوطني أكثر من أي وقت مضى إحراز تقدم نحو تشغيل أكثر توافقية لمؤسسات البوسنة والهرسك. ونرحب بالتعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية، التي تشكل مثالاً نادراً جداً على النهج البناء.

يتعين بناء التلاحم الوطني على العدل. تلك هي الأولوية الثانية، التي لا تقل أهمية عن الأولى، والتي أود الاستفاضة فيها. إن سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ليست من الكماليات التي لا يمكن إلا للبلدان الغنيّة أن تدعيها. بل على العكس من ذلك، فهي شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمستدامة وحيوية المجتمع المدني واستقرار المؤسسات. ولذلك تدعو فرنسا جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى احترام القرارات التي تتخذها الهيئات القضائية الوطنية والدولية، بما في ذلك حول مسألة إصلاح الانتخابات، لصالح البوسنة والهرسك والمواطنين البوسنيين.

ومن ناحية أخرى، من الضروري إحراز تقدم في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، والتأكد من أن جميع التحقيقات تجري بأقصى قدر من النزاهة. ونتوقع من السلطات البوسنية اتخاذ تدابير قوية لمكافحة ظاهرة الفساد التي تُغذي انعدام الثقة في السلطات وتشجع على أن تستمر الأجيال الشابة في مغادرة البلد. وقد ذكر الممثل السامي للتو إحصاءات عن هذه المغادرة، وهي مؤشر مثير للقلق بالنسبة لمستقبل البلد.

ويقودني ذلك إلى الأولوية الثالثة والأخيرة، وهي المنظور الأوروبي. تؤيد فرنسا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي بعد بضع دقائق. إن احتمال الاندماج في الاتحاد الأوروبي، في الوقت المناسب وعند استيفاء الشروط، هو امتداد للمشاركة الواسعة النطاق والمتعددة الجوانب من الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك. وطوال تلك المشاركة، فإن عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، التي جددنا من فورنا دعمنا الجماعي لها والتي يجب أن تواصل عمليتها الانتقالية فيما يتعلق بمهامها غير التنفيذية، لا تزال تسهم في تحقيق الاستقرار في البلد. إن السلطات الأوروبية المختصة، من جانبها، تضاعف جهودها لدعم البوسنة والهرسك في التقارب مع الاتحاد الأوروبي وإعداد الرأي بشأن ترشيح البوسنة والهرسك لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويعود للزعماء السياسيين البوسنيين تنفيذ الإصلاحات اللازمة، لا سيما في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل إحراز تقدم على طول الطريق نحو الاندماج الأوروبي. ومن هذا المنطلق، نشجّع القادة السياسيين البوسنيين على إعطاء أفضلية لعملية صنع القرار بتوافق الآراء.

وإذ نحيي الذكرى المئوية لنهاية الحرب العظمى، فإننا نتحمل مسؤولية أن نشهد على ضروب العنف التي اجتاحت أوروبا خلال القرن الماضي وأن ندافع، بقوة واقتناع، عن روح المصالحة. وهذا ليس مثلاً أعلى بل أيضاً ممارسة، كما ذكر من قبل. تفعل فرنسا هذا بشكل يومي مع ألمانيا. ونحن نشجّع قادة البوسنة والهرسك على المشاركة بعزم في هذا الاتجاه مع وضع مصالح جميع المواطنين البوسنيين باعتبارها هدفهم الوحيد.

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية المفيدة اليوم. تواصل السويد دعم ولايته دعماً كاملاً وكذلك عمله الهام في البوسنة والهرسك.

لقد انقضت ٢٣ سنة على أسابيع تشرين الثاني/نوفمبر العصيبة في أوهايو، عندما كان يجري التفاوض على اتفاقات دايتون بشأن مستقبل البوسنة والهرسك. شكّل الاتفاق نقطة بداية الطريق الطويل نحو إعادة الإعمار والمصالحة. وفي حين أن الكثير قد تحقق على مدى السنين، لا تزال هناك خطوات هامة على البوسنة والهرسك قطعها من أجل بناء بلد ينعم بالازدهار والسلام والاستقرار والمساواة للجميع.

وقد كان إجراء الانتخابات العامة في الشهر الماضي واحدة من هذه الخطوات الهامة. ونرحّب بأن الانتخابات قد سارت دون أي حوادث أمنية كبيرة.

وفي الوقت نفسه، ندين التهديدات والاعتداءات الموجهة ضد الصحفيين أثناء الحملة الانتخابية. كما نأسف لأن الحملة شابها الانقسام والنعرة القومية، وأنه لم يتم إيلاء مزيد من الاهتمام لما هو أكثر إلحاحا، وهو الإصلاح.

ويجب أن تكون الإصلاحات والتحسينات الاجتماعية والاقتصادية في مجال سيادة القانون في صلب الأولويات السياسية للبوسنة والهرسك. ويؤدي ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفساد وسوء الإدارة إلى تآكل الثقة بين المواطنين والسلطات. وعلى نحو ما سمعنا من الممثل السامي، فإن الشباب والمواطنين المتعلمين يغادرون البلد بحثا عن الفرص المتاحة في أماكن أخرى. وهذا اتجاه مثير للقلق ويجب عكس مساره. ومع ذلك، فإن وتيرة الإصلاح قد توقفت للأسف في السنوات الأخيرة. ويجب أن يتحمل القادة السياسيون في البلد الآن مسؤوليتهم لتمكين البلد من العودة سريعا إلى مسار الإصلاح. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على جميع الأطراف الفاعلة المعنية الدخول الآن في حوار بناء بهدف تشكيل الحكومات والهيئات التشريعية على جميع المستويات دون مزيد من التأخير.

وقد أكدت البوسنة والهرسك مجددا على أولويتها الاستراتيجية المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع طلبها للحصول على العضوية في عام ٢٠١٦. ولا يزال زيادة دمج منطقة غرب البلقان يشكل أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ونرحب بمشاركة المراقب عن الاتحاد الأوروبي في جلستنا لهذا الصباح، لتقديم تفاصيل عن جهود الاتحاد الأوروبي، ونؤيد البيان الذي أدلى به. ولا يزال المنظور الأوروبي الموثوق به، القائم على التقدم المحرز استنادا إلى أسسه الموضوعية، يشكل أحد أقوى العوامل المحركة لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة. وخلال العمل من أجل تحقيق اندماج أعمق، يجب أن تعمل البوسنة والهرسك وشركاؤها الأوروبيون الآن على تعزيز تعاونهم لمواجهة التحديات المشتركة، التي تشمل التجارة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، وحماية البيئة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والهجرة، على سبيل المثال لا الحصر.

ويكتسي التعاون الإقليمي والمصالحة في منطقة غرب البلقان أهمية بالغة لتحقيق الاستقرار والتقدم. ولذلك، تؤيد السويد العمل الهام الذي يضطلع به مجلس التعاون الإقليمي في تعزيز علاقات حسن الجوار في المنطقة. ويعد تضييق الفوارق الثقافية والاجتماعية من خلال زيادة التبادل الإقليمي أمرا

أساسيا، لا سيما في صفوف الأطفال والشباب، ويشكل إشراك الشباب في أنشطة بناء السلام بالتأكيد أحد الشروط المسبقة الهامة للحفاظ على السلام في أي مكان، على النحو المبين في القرارين ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨). وفي السياق ذاته، يتطلب وجود سلام مستقر مشاركة المرأة بصورة كاملة أيضا. وثمة حاجة لإيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة، وينبغي أن تجسد التقارير المقبلة للممثل السامي التحديات التي تفلرض القيود والفرص المتاحة للمرأة بصورة أفضل. ومن شأن هذه التحليلات التي تدمج منظورا جنسانيا أن تعود بالنفع على إحاطاتنا في المستقبل وأن تبلغ عن وجود استجابة أكثر استراتيجية.

وأخيرا، فلكي يمضي أي كل بلد قدما، يجب أن ينصب تركيزه على المستقبل بدلا من الغرق في الماضي. وينطبق ذلك على المصالحة داخل البلد وعلاقاته مع البلدان المجاورة. ويمكن أن تواصل البوسنة والهرسك الاعتماد على الدعم الدولي القوي، وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨)، بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك.

والتزام الاتحاد الأوروبي بمنظور البوسنة والهرسك الأوروبي لا لبس فيه. وستظل السويد، من جانبها، شريكا ثابتا للبوسنة والهرسك في طريقها نحو تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التقرير الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك (S/2018/974، المرفق). ونود أن نؤكد من جديد على دعمنا لسيادة البوسنة والهرسك ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

ونرحب بالتطورات الإيجابية التي تظهر في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما مشاركتها المستمرة مع الاتحاد الأوروبي بشأن عملية انضمام البلد والتقدم المحرز في بعض الجوانب التشريعية، مثل قانون الإجراءات الجنائية. ويمثل هذا التقدم دليلا على التزام البلد بعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، بما لذلك من آثار إيجابية بعيدة المدى في الأجل الطويل على الاستقرار والازدهار في البلد والمنطقة ككل.

إلا أننا نشعر بالقلق إزاء بعض التطورات المبلغ عنها والتي قوضت الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك. ونشير، على وجه الخصوص، إلى الخطاب الانقسامي والإجراءات التي لا تزال تعترض النظام الدستوري وسلامة النظام القضائي على مستوى الدولة في البلد. وفي هذا الصدد، ندعو جميع السلطات والقادة السياسيين إلى الاحترام الكامل لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ويعد احترام سيادة القانون وسلطة مؤسسات الدولة المنشأة بموجب اتفاقات دايتون أمرا أساسيا لعملية بناء الدولة في البوسنة والهرسك. ولذلك، من المهم التأكد من امتناع جميع الأطراف عن التصريحات الاستفزازية والإجراءات التي يمكن أن تقوض سيادة البلد، وسلامته الإقليمية، وتماسكه، ونظامه الدستوري.

كما نشير إلى استمرار الخلاف بشأن التغييرات في القانون الانتخابي في البوسنة والهرسك. ونعتقد أنه يجب معالجة المسألة بعناية شديدة، حيث إنها يمكن أن تقوض استمرارية البلد واستقراره. ويحدونا الأمل في أن يجري تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية بشأن مراجعتها لقانون الانتخابات الوطني بطريقة تتماشى مع أحكام اتفاق دايتون للسلام. كما نشجع الأطراف المعنية على إجراء حوار سياسي جاد لمعالجة الخلافات وحلها بطريقة ودية.

وفي الختام، نود أن نعرب عن دعمنا للممثل السامي ومكتبه خلال الاضطلاع بولايتهم في رصد تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون. وندعو الأطراف إلى إبداء التعاون اللازم، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لعمل الممثل السامي. كما ننوه بالدور الحيوي الذي تؤديه البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في

البوسنة والهرسك، وعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، في الحفاظ على السلامة والاستقرار في البلد. ونرحب باعتماد القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨) الذي يجدد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهرا أخرى.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد خلصنا، للأسف، إلى أن نوعية التقارير التي يقدمها الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك تزداد سوءا في كل مرة. ومن الواضح أن السيد إنزكو يحاول تكييف تقييماته حول ما يجري في البلد وفقا لمفهومه – الذي يناسبه هو وغيره من أنصار الحفاظ الذي لا ينتهي على محمية خارجية للبوسنة والهرسك – لعجز مجالس الإدارة في البلد والطبقة السياسية برمتها عموما. ونعتقد أن هذا النهج خاطئ تماما ولا يحترم البوسنيين ولا يتقيد بالواقع.

وعلى الرغم من التركة المؤلمة للنزاع بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٥، تحقق البوسنة والهرسك نموا تدريجيا على الجبهتين الاجتماعية والاقتصادية على السواء. ويزداد ناتجها المحلي الإجمالي وصادراتها ودخل الناس، وتنخفض البطالة. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أجريت انتخابات عامة مرة أخرى وفقا للمعايير الديمقراطية، على نحو ما أكد المراقبون الدوليون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجري تنفيذ سياسة خارجية قائمة على التوازن بين مصالح الأطراف البوسنية. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، نجحت سراييفو في تنفيذ مهام عضو غير دائم في مجلس الأمن، وفي عام ٢٠١٥ ترأست مجلس وزراء مجلس أوروبا. وثمة مشاكل تنشأ، كما هو الحال في أي دولة، ولكنها بعيدة كل البعد عن أن تكون مستعصية على البوسنيين.

إن التجربة الناجحة لمقاطعة بريتشكو، حيث تم تجميد أنشطة المشرف الأجنبي منذ عام ٢٠١٢، تبين بوضوح أن مكتب الممثل السامي يعد من مخلفات الماضي في البوسنة والهرسك. والأسوأ من ذلك أن وجوده يعوق الحوار بين الأطراف البوسنية الداخلية ويؤجج مواقف التبعية في جزء معين من المؤسسة. وطوال الفترة التي تقارب العشر سنوات التي قضاها الممثل السامي في البوسنة والهرسك، قام باستغلال موارد مكتبه للنهوض ببرامج منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وتصفية الحسابات مع القادة البوسنيين الذين يعترفون بعدم الاعتداد بالمحمية، بدلا من الاضطلاع بالمهام المسندة إليه فيما يتعلق بتنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

وفي المستقبل، نحث الممثل السامي على تفادي التعليقات المغرضة بشأن بعض الأحزاب السياسية في البلد عشية الانتخابات، كما حدث أثناء مقابلة السيد إنزكو مع الصحيفة النمساوية ”فاينر زايتونغ“ في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، والتي أعيد نشرها على نطاق واسع في وسائط الإعلام البوسنية. ففي هذه المقابلة، وجه الممثل السامي انتقادات انفرادية إلى الحزب الصربي البوسني الرئيسي – تحالف الديمقراطيين الاشتراكيين المستقلين_ وبالتالي انتهك جميع قواعد الديمقراطية وولايته بانضمامه بشكل أساسي إلى الحملة الانتخابية في صفوف المعارضة.

لقد أصبح تشويه سمعة الصرب البوسنيين والكرواتيين الذين يعارضون تآكل اتفاق دايتون، والمحاولات الرامية إلى إضفاء الطابع المركزي على البلد منذ وقت طويل، غاية في حد ذاتها للممثل السامي، الذي لم يشعر بأي تأنيب ضمير في آخر تقرير له (S/2018/974، المرفق) بالإشارة إلى روايات وسائط الإعلام التي لم يتم التحقق منها أو الخروج باستنتاجات لا أساس لها. فعلى سبيل المثال، شرع في شرح الفساد المستشري المزعوم وعجز السلطات البوسنية عن مكافحته بالاستناد إلى القرار المسيس بشكل صارخ وغير الموضوعي بشكل كامل – وهو ما يعني أنه لا مكان له في تقرير – لوزارة الخارجية الأمريكية بإدراج النائب الصربي البوسني، السيد نيكولا سيبريش، في قائمتها للجزاءات عشية الانتخابات في البوسنة والهرسك.

وقد استغل الممثل السامي الوفاة المأساوية للطالب ديفيد دراغيسيفيتش لتصوير ما حدث على أنه خلل منهجي في النظام القضائي في جمهورية صربسكا. ونرى أن هذه التقييمات خبيثة وغير مسؤولة. وبالنسبة للزملاء الذين يرغبون في الإلمام بصورة أكثر توازنا وواقعية لما يحدث في البوسنة والهرسك، فإننا نوصيهم مرة أخرى بقراءة تقرير حكومة جمهورية صربسكا، الذي صيغ وفقا للتقليد في بانيا لوكا ليتزامن مع جلسة اليوم. ونحث الممثل السامي على التخلي عن انخراطه الأحادي الجانب في المناورات السياسية الداخلية في البوسنة والقيام بعمله بشكل سليم، وهو تنفيذ خطة العمل ٥+٢ التي تخلى عنها مكتبه حتى الآن حتى أن تلك المهمة الرئيسية تذكر بالكاد عرضا كقضية جانبية طفيفة.

ونرى أن العيب الواضح في تقرير الممثل السامي هو، لجميع الأغراض العملية، غياب أي تحليل جاد للسبل الممكنة للخروج من حالة الأزمة في اتحاد البوسنة والهرسك المتصلة باستبعاد إجراءات شغل مقاعد مجلس الأعيان في البرلمان استنادا إلى الصيغة الحالية للقانون الانتخابي في البوسنة والهرسك. وهذه الحالة تعج بالمشاكل المتعلقة بتشكيل مجلس الشعوب في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، فضلا عن تنصيب رئيس وأعضاء حكومة الاتحاد. ويحدونا الأمل في أن يقوم مكتب الممثل السامي بإعداد الخطط المنجزة ذات الصلة على الأقل بحلول أوائل كانون الأول/ديسمبر، عندما تجتمع اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ اتفاق السلام.

أما بالنسبة للسياسة الروسية تجاه التسوية البوسنية، نواصل التركيز على القيام بكل ما هو ممكن لتيسير الامتثال لاتفاق دايتون ولتطوير حوار يحقق منفعة متبادلة مع البوسنة والهرسك. ورحبت جميع الأطراف برسائلنا بشأن أهمية احترام البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية، فضلا عن الصلاحيات الواسعة للمؤسستين والمساواة بين الشعوب المكونة الثلاث، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، خلال الزيارة العملية التي قام بها وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرجي لافروف، في ٢١ أيلول/سبتمبر. ونعتقد أن وقت الحماية الخارجية قد ولى. فدور المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك يجب أن يستند إلى مساعدة البوسنيين على توسيع نطاق مصالحهم المشتركة وإيجاد حلول توفيقية للمشاكل، بما في ذلك إصلاح النظام القضائي والقضاء على الخبراء الأجانب في المحكمة الدستورية في البلد.

إن فكرة إشراك الكروات البوسنيين في تحسين النظام الانتخابي في البوسنة والهرسك تستحق الاهتمام. وهذا من شأنه أن يوفر ضمانات كافية لشغل المناصب القيادية العليا حصرا بالممثلين الشرعيين من الشعوب المكونة للبلد. وللأسف، خلال الانتخابات الأخيرة في البوسنة والهرسك، انتخب مرة أخرى أحد أعضاء هيئة رئاسة البوسنة والهرسك من الكروات بأصوات أغلبية مسلمي البوسنية. ومن المستصوب أن يتوصل البوسنيون إلى اتفاق حول كيفية منع هذه الممارسة في المستقبل. ومن غير المقبول زيادة الضغط بشكل مصطنع على جمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك وقادتها المنتخبين بصورة مشروعة. ونعترض في المقام الأول على فرض الجزاءات الانفرادية على قادة صرب البوسنة.

وردا على زميلتي البريطانية، أود أن أؤكد على أن روسيا، كعضو في فريق الاتصال التابع للمجلس التوجيهي، ملتزمة بتحقيق الاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك. ومع ذلك، لم نتعهد بأي التزامات من أي نوع بإدماج البلد في الهياكل الأوروبية الأطلسية. هذا ليس شأننا ولا شأن المملكة المتحدة أيضا. هذا شأن الشعوب المقيمة في البوسنة والهرسك. نحن بالتأكيد لا نتفق مع سياسة جر البوسنة والهرسك إلى حلف شمال الأطلسي. إن هذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى إثارة التوترات داخل البلد وتقضي على إمكانية عمل مختلف الجوانب في البوسنة نحو الإصلاح. وفي هذه الحالة، توافق في الآراء بشأن

القضايا السياسية المحلية المنصوص عليه في اتفاق السلام لعام ١٩٩٥ لا يمكن تحقيقه، بسبب الموقف المبدئي للصرب البوسنيين، الذين لا يزالوا غير مستعدين لرؤية خطوط فاصلة قائمة على التحالف بين جمهورية صربسكا وصربيا.

إننا نتضامن مع آراء العديد من الدول الأوروبية فيما يتعلق بخطورة التهديد المتمثل في انتشار الأيديولوجيات المتطرفة في البوسنة والهرسك. يجب أن تقضي الأجهزة المعنية في البلد على أنشطة الحركات السرية الإسلامية، بما في ذلك في سياق التعاون الإقليمي.

العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أنضم إلى زملائي بتقديم الشكر إلى السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطتها الإعلامية القيمة وعلى تقريره الأخير عن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (S/2018/974، المرفق). كما أؤكد دعمنا الكامل للمثل السامي في تنفيذ ولايته وجهوده الرامية إلى مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في التغلب على التحديات التي تواجهها.

نثني، سيدي الرئيس، على الجهود التي من شأنها الحفاظ على استقرار الأوضاع في البوسنة والهرسك وعلى وحدتها بجميع مكوناتها العرقية والثقافية. كما ندرك ونقدر الدور الهام الذي تضطلع به قوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في البوسنة والهرسك بقيادة الاتحاد الأوروبي في تحقيق هذا الهدف. ونرحب باتخاذ المجلس اليوم بالإجماع للقرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨)، وهو ما يبعث برسالة قوية من المجتمع الدولي إلى شعب البوسنة والهرسك بأننا ملتزمون بالحفاظ على الأمن والاستقرار فيها وعازمون على مواصلة توفير الدعم اللازم لها بغية تعزيز سيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن اتفاقية الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، ومن بعد مرور أكثر من عقدين على توقيعها، لا تزال تمثل حجر الأساس لتحقيق الاستقرار المؤسسي والمرجعية الثابتة لإحلال السلام المستدام في البلد. وعليه، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار التصعيد للخطابات التحريضية والتصريحات الانقسامية. وندعو جميع القادة السياسيين إلى إعلاء المصالح الوطنية لشعب البوسنة والهرسك فوق أي اعتبار، والترفع عن المصالح السياسية والعرقية الضيقة التي تقوض فرص التقدم والاستقرار وإلى الانخراط بشكل بناء لتنفيذ نتائج الانتخابات التي عقدت مؤخرا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بما فيها تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن، الأمر الذي سيصب في صالح العملية السياسية، فضلا عن ضرورة تكثيف الجهود لاعتماد البرلمان تشريعات جديدة لتفادي ترك السلطة القضائية دون الأدوات اللازمة لمكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب ومنع التطرف. الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لسيادة القانون وعرقلة الجهود الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعي الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. تأتي هذه الأحداث بالتزامن مع ما أشار إليه التقرير بشأن تحقيق تقدم محدود فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال الخمسة أهداف والشرطين اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي، ولا سيما بخصوص تسجيل الممتلكات الدفاعية الموجودة في جمهورية صربسكا.

وهنا نؤكد على دعمنا الكامل لمكتب الممثل السامي على النحو المنصوص عليه في اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعوة الممثل السامي إلى تكثيف الجهود من أجل تنفيذ الخطة بشكل كامل.

نبدي قلقنا من ارتفاع عدد اللاجئين والمهاجرين العائدين إلى البوسنة والهرسك منذ بداية هذا العام. حيث بلغ عددهم ما يقارب الـ ٠٠٠ ١٨ حتى شهر تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة بالعام الماضي الذي كان ٧٥٨ لاجئا ومهاجرا، الأمر الذي يهدد، كما حذرت وكالات المعونة، من احتمال وجود آلاف من الأشخاص دون مأوى ملائم.

وختاما، تؤكد الكويت على أهمية احترام وحدة البوسنة والهرسك واستقرارها وسلامتها الإقليمية واحترام دستورها الوطني، وجميع الأحكام الصادرة عن سلطاتها القضائية، من قبل جميع الأطراف لضمان إرساء دعائم الاستقرار في البلد. وندعو كافة الأطياف في البوسنة والهرسك إلى تضافر الجهود لتنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام، واحترام الولاية الموكلة للممثل السامي بموجب المرفق ١٠ لذلك الاتفاق وبموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيدة كوردوبا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على إحاطته الإعلامية.

إذ نأخذ في الحسبان التجديد المبكر لولاية عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي، يحدونا الأمل في أن تواصل العملية ومكتب الممثل السامي التعاون الوثيق والاضطلاع بدور بناء في صون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وتؤكد بوليفيا من جديد التزامها بالاحترام الكامل للسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وسيادتها واستقلالها. وفي هذا الصدد، نشدد على أن حمايتها تتطلب احترام دستورها والقرارات الصادرة عن السلطة القضائية، بما يتفق مع سيادة القانون. كما ندعو القادة السياسيين وجميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام الخطاب الذي يعزز تقسيم البلد.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت مؤخرا، نثني على إجراء الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر، ونرحب بأنها جرت في جو من الهدوء. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاح الانتخابي. ومن ثم، فإننا ندعوها إلى العمل معا في بيئة شاملة للجميع واحترام اتفاق دايتون للسلام، الذي لا يزال الأساس القانوني والمعيار المرجعي للاستقرار والتسوية السلمية للمنازعات فيما بين الأطراف.

ونرحب أيضا باعتماد التعديلات التي أدخلت على قانون الإجراءات الجنائية، وهو مسعى مشترك يبرهن على التزام حكومة البوسنة والهرسك بمواصلة إجراء الإصلاحات الضرورية من أجل تعزيز استقرار البلد والمساهمة في المبادرات الرامية إلى تحقيق التنمية والاستقرار المنشودين. ولذلك، نشجع الأطراف على التركيز على تلك الجوانب وتكثيف جهودها في تنفيذ خطة ٥+٢ كشرط مسبق لإغلاق مكتب الممثل السامي.

وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال هناك بعض التحديات فيما يتعلق بالبيئة السياسية. وندعو القادة السياسيين إلى مواصلة الحوار واتخاذ الإجراءات بتوافق الآراء. ولا ينبغي أن تكون التحديات عائقا يهدد الاستقرار في البلد. ونحث جميع الأطراف على أن تضع مصالح الشعب قبل المصالح السياسية أو العرقية.

وبالمثل، ندعو السلطات المحلية والمجتمع الدولي وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دعم الآلاف من اللاجئين الذين طلبوا اللجوء طوال السنة، خاصة مع حلول فصل الشتاء، حيث إن الكثيرين لا يتوفر لهم المسكن الملائم.

وأخيرا، فإننا نشجع جميع السكان في البوسنة والهرسك على العيش معا في وئام بالتغلب على انقسامات الماضي ووضع التنمية المشتركة أولا. وفي هذا الصدد، نحث المجتمع الدولي على اتباع نهج يتسم بالحياد والإنصاف في النظر في شواغل جميع الأطراف بغية تحقيق الاستقرار الدائم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

في البداية، أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

إن البوسنة والهرسك بلد رئيسي في منطقة البلقان. وقد أجريت الانتخابات العامة هناك في الآونة الأخيرة. ويصب الحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك في المصلحة المشتركة للمنطقة والمجتمع الدولي بأسره.

وتحترم الصين استقلال البوسنة والهرسك وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية، وكذلك ما يختاره أبناء الشعب البوسني في تحديد مستقبل بلدهم. ونؤيد التعايش السلمي والتنمية المشتركة للمجموعات العرقية المختلفة في البوسنة والهرسك. ويحدونا الأمل في أن تلتزم هذه المجموعات بالحوار والتشاور من أجل السعي إلى فهم مشترك وتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من التقدم في بناء الدولة، بغية ضمان تشاطر الجميع لثمار السلام والتنمية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للتنمية الاقتصادية في البلد وأن يهيئ الظروف المواتية لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لآراء وشواغل جميع الأطراف المتأثرة في البوسنة والهرسك، وأن يتبع نهجا متوازنا وحصيفا. وترحب الصين بالجهود التي يبذلها الممثل السامي إنزكو في تيسير العملية السياسية في البلد، وتأمل أن يواصل القيام بدور بناء في تنفيذ اتفاق دايتون، وفقا للولاية المسندة إليه.

وتؤيد الصين اتخاذ المجلس للقرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨)، الذي جدد ولاية عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي. ويحدونا الأمل في أن تستمر قوة الاتحاد الأوروبي في أداء دور إيجابي في صون الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك. والصين مستعدة ،جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، للقيام بدورها في مساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق السلام والتنمية والازدهار في الأجل الطويل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد درونيتش (البوسنة والهرسك) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها المجلس، أود أن أبدأ بملاحظة شخصية بالإعراب عن الشعور بالفخر والتواضع – إذ ليس هناك شرف أكبر لدبلوماسي محترف من تمثيل بلده في الأمم المتحدة، لا سيما في جلسة لمجلس الأمن.

أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس، كل النجاح في مساعيكم.

كما يعلم المجلس، فقد جرت انتخابات عامة في بلدي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولم تعلن اللجنة الانتخابية المركزية نتائج الانتخابات رسمياً. وفي انتظار التأكيد الرسمي للنتائج، سيقوم الأعضاء المنتخبون حديثا لرئاسة البوسنة والهرسك بأداء اليمين وتولي المناصب في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أي في غضون أسبوعين. ووفقا لدستور البوسنة والهرسك، فإن الرئاسة مسؤولة عن السياسة الخارجية للبلد، الأمر الذي يتطلب الموافقة بتوافق الآراء على البيانات العامة التي يُدلى بها باسم الرئاسة في المنظمات الدولية وهيئاتها. وبما أن هذه الفترة انتقالية، لم يتمكن أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك المنتهية ولايتهم من التوصل إلى توافق في الآراء في هذه المرحلة بشأن مضمون البيان الذي سيُدلى به في هذه الجلسة. ولذلك، بصفتي الشخصية، لا يسعني إلا أن أشكر السيد إنزكو على تقريره العشرين وإحاطته الإعلامية اليوم (S/2018/974، المرفق).

وأود أيضا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على اتخاذ القرار بشأن الحالة في البوسنة والهرسك وتمديد ولاية قوة تحقيق الاستقرار بقيادة الاتحاد الأوروبي، عملية ألثيا، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا (القرار ٢٤٤٣ (٢٠١٨). وأشير إلى أنه، بالرغم من بعض الصعوبات، فإن القرار يرى أن البيئة الأمنية في البوسنة والهرسك لا تزال هادئة ومستقرة.

وفضلا عن ذلك، أود أن أشكر الاتحاد الأوروبي على تخصيصه مبلغ ٧,٢ ملايين يورو في شكل منح لدعم البوسنة والهرسك في مجال الهجرة وإدارة الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر حكومة هولندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على منح مبلغ ٤٠٠ ٢٤٥ دولار لمشروع (EXPLODE +) الذي سيساعد على التخلص من فائض الذخائر وزيادة الإسهام في أمن السكان في البلد والمنطقة.

وفي الختام، يحدوني أمل صادق في أن يتوصل الأعضاء المنتخبون حديثا لرئاسة البوسنة والهرسك إلى طريقة العمل التي تمكنهم من التغلب على حالات كهذه الحالة وإعفائي من التعرض لموقف غريب نوعا ما.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فالي دي ألميدا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلع مجلس الأمن على الاستنتاجات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي.

ويكرر الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه القاطع بمنظوره بشأن السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بوصفها بلداً واحداً موحداً وذا سيادة. وعقب إجراء الانتخابات في ٧ تشرين الأول/أكتوبر والإشارة إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيه، فإن الاتحاد الأوروبي يتوقع من جميع القادة المشاركة البناءة بشأن تشكيل الحكومة على جميع المستويات، الأمر الذي يصب في مصلحة جميع المواطنين. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أنه يتوقع من سلطات البوسنة والهرسك منح الأولوية لإحراز التقدم في إجراء الإصلاحات اللازمة لمضي البلد قدما نحو الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع ضمان التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج الإصلاح.

وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار وجود عملية ألثيا، التي، في متابعة الاستعراض الاستراتيجي لعام ٢٠١٧، أعادت التركيز على ولايتها الرئيسية، مع الإبقاء على عناصر بناء القدرات والتدريب التي تعتبر ضرورية أيضا والتخلص التدريجي من العناصر الأخرى التي لم تعد ذات أهمية. وفي ذلك السياق، وكجزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة من أجل البوسنة والهرسك، يؤكد الاتحاد على استعداده في هذه المرحلة لمواصلة الولاية العسكرية التنفيذية لعملية ألثيا بغية دعم سلطات البوسنة والهرسك من أجل المحافظة على بيئة آمنة وخالية من الأخطار في إطار تجديد ولاية الأمم المتحدة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الاستعراض الاستراتيجي المقبل في عام ٢٠١٩ باعتباره أساسا للمناقشة مع الدول الأعضاء بشأن مهام قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي والخيارات المتعلقة بمستقبل عملية ألثيا، مع مراعاة ضرورة دعم التقدم الذي تحرزه البوسنة والهرسك في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، وأخذ الحالة الأمنية على أرض الواقع بعين الاعتبار. ويسلم الاتحاد الأوروبي بأهمية استمرار تنسيق عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى على أرض الواقع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه يواصل مناشدة سلطات البوسنة والهرسك، بدعم من المجتمع الدولي، مضاعفة جهودها الرامية إلى معالجة مسألة التخلص من فائض الذخيرة والأسلحة والأجهزة المتفجرة، فضلا عن إزالة الألغام والمسائل المعلقة الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد ظل التعاون الثنائي مع البلدان المجاورة دائما المحور الأساسي للنهج الذي تتخذه صربيا نحو السياسة الخارجية. ورأت صربيا أنه بمثالة حفاز لنوع جديد من العلاقات ولعلاقات ذات جودة أكبر في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا ككل. وينطبق ذلك بشكل

خاص على البوسنة والهرسك، وهي جارتنا القريبة وأقرب شركاء بلدي. ولم يكن المسعى مدفوعا بالاحتياجات الفورية والعملية فحسب، بل أيضا باعتبارات أوسع، مثل استعادة الثقة وتحقيق المصالحة، في إطار البوسنة والهرسك وخارجها على السواء وتعزيز تطلعات كلا البلدين إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن صربيا إحدى الجهات الضامنة لاتفاق دايتون للسلام، الذي كان مفيدا في وضع حد للنزاعات المأساوية في البوسنة والهرسك قبل أكثر من ٢٠ عاما. وأرسى الاتفاق أيضا الأساس للمستقبل السلمي والمستقر لشعوبها، والأمر المهم للغاية، لمصالحة هذه الشعوب. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك الاتفاق لا يزال أيضا يشكل الأساس لما تحرزه البوسنة والهرسك من تقدم في المستقبل.

كما أن بلدي، بوصفه من بين المدافعين المتحمسين عن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية في إدارة العلاقات الدولية، ظل يسترشد بذلك المبدأ في احترامه لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وظل تحقيق التنمية والاستقرار في ذلك البلد ضمن الإطار الذي حدده اتفاق دايتون يكتسي دائما أهمية قصوى لصربيا، نظرا لأن البوسنة والهرسك أيضا موطن ١,٥ ملايين من الصرب. وفي نهاية المطاف، فإنه بتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية وحده يمكن للبلد أن يكفل إحراز تقدم لجميع شعوبه المؤسسة وأن يصبح بلدا مزدهرا وشريكا موثوقا للمنطقة.

وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على التوقيع على اتفاق دايتون وإنشاء البوسنة والهرسك بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة، ما فتئ الدور الرئيسي للحوار وتوافق في الآراء بالغ الأهمية في معالجة جميع المسائل فيما بين الشعوب المؤسسة الثلاثة والكيانين. وهما أمران هامان تماما حاليا – في وقت إجراء الإصلاحات، والسعي للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وتنفيذ المعايير المطلوبة في عملية التكامل الأوروبي – كما كانا في أي وقت مضى. إننا نثق بالقادة السياسيين للبوسنة والهرسك ونعتقد أن لديهم الإرادة والعزم على معالجة تلك المسائل عن طريق الحوار وأنهم سيتوصلون إلى توافق في الآراء يعود بالفائدة على جميع الشعوب، التي لها مصلحة كبيرة في رفاه البلد.

وفي الآونة الأخيرة ظل يروج لآراء متباينة بشأن موقف البوسنة والهرسك إزاء المسائل المختلفة، التي تتعلق واحدة منها بالقانون الانتخابي واحتمال تعديله. وترى صربيا أن تلك مسائل داخلية أفضل طريقة لحلها التوصل إلى اتفاقات فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة في إطار النظام القانوني القائم، وفي جو بناء ومع الاحترام المتبادل. ومع ذلك، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر أجريت الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك. ومن المتوقع أن يتم إنشاء المؤسسات الحكومية قريبا وأن تضطلع بمسؤولياتها لخدمة مصالح جميع مواطني البوسنة والهرسك.

وستظل صربيا شريكا متحمسا وموثوقا في إقامة تعاون ديناميكي أكثر من أي وقت مضى بما يخدم مصالح كلا البلدين. ولا نزال ندعو إلى الحوار على جميع الصعد وإلى تعزيز العلاقات الثنائية. كما يستمر إجراء اتصالات منتظمة على مستوى العمل وتم تحديد مسائل ملموسة تتطلب بذل جهود مشتركة. ويتوقع أيضا أن تعالج تلك المسائل عند الانتهاء من العملية الانتخابية وإنشاء مؤسسات جديدة. وفي ذلك الصدد، فإن صربيا على استعداد ليس للمحافظة على مستوى تعاونها فحسب، بل أيضا تحسينه، بالترافق مع السلطات المركزية للبوسنة والهرسك وبغية تكثيف علاقاتها مع جمهورية صربسكا وإدارة تلك العلاقات بطريقة شفافة، وفقا لاتفاق دايتون، وبغية توسيع نطاق التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك.

ولا تزال صربيا مهتمة بتعزيز التعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك، وبخاصة في مجالات الاستثمار والمشاريع المشتركة والطاقة والهياكل الأساسية، ضمن أمور أخرى. إن التبادل التجاري بين البلدين قوي ومتزايد؛ ومن المتوقع أن يبلغ بليوني

يورو بنهاية هذا العام. وبعد أن استثمرت صربيا بليون يورو، فإنها أصبحت أحد أكبر المستثمرين في البوسنة والهرسك.

وقد يكون التوطيد بدلا من التوسيع هو الأولوية المستمرة للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإننا نحن في منطقة البلقان الغربية شعرنا بالتشجيع من الرسائل الواردة من بروكسل ومفادها أن استمرار سياسة التوسيع في منطقتنا عملية مستمرة بل إن من المتوخى انضمام أعضاء جدد قبل عام ٢٠٢٥.

صربيا مستعدة لتشاطر الخبرة التي اكتسبتها من عملية الإندماج وفيما يتعلق بفصول التفاوض المتاحة للبوسنة والهرسك. ونتمنى لجارنا وشريكنا النجاح في عمليتي الإصلاح والانضمام.

إن صربيا من بين أشدّ مؤيدي التعاون الإقليمي. إن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصلحتنا المشتركة جميعا في جنوب شرق أوروبا. وإذ لا يكل بلدي في بذل الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات معيشة السكان في المنطقة، فلن تُثنيه عن ذلك الرسائل المتباينة والمعطلة التي تأتي بين حين وآخر ونعتقد أنها باتت شيئاً من الماضي. وبدلا من ذلك، سنواصل العمل بجد من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية وعلاقات حسن الجوار في المنطقة، ولا سيما مع البوسنة والهرسك بهدف تحقيق الازدهار ومستقبل أفضل على ضفّتيْ نهر درينا.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب كرواتيا بهذه الفرصة لمناقشة الحالة في البوسنة والهرسك. في البداية، أود أن أرحب بالممثل السامي، السيد فالنتين إنزكو، وأشكره على تقريره (S/2018/974، المرفق) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم.

أشار الممثل السامي إنزكو في تقريره إلى أن اتفاق دايتون يضمن سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، والوضع الدستوري الداخلي للكيانين والمساواة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة. ينبغي أن تكون هذه نقطة انطلاق مناقشة اليوم.

وبوصف كرواتيا الدولة الوحيدة العضو في الاتحاد الأوروبي المجاورة للبوسنة والهرسك، وأحد شركائها الرئيسيين في مجاليْ التجارة والاستثمار، فضلا عن كونها طرفاً موقعاً على اتفاق دايتون للسلام، فإنها تتحمل مسؤولية خاصة ولديها اهتمام خاص برفاه البوسنة والهرسك واستقرارها بصورة عامة. وبالتالي، تمثل العلاقات مع البوسنة والهرسك إحدى أولويات السياسة الخارجية لكرواتيا.

وتود كرواتيا أن تصبح البوسنة والهرسك عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة حلف شمال الأطلسي وبلداً حيث لا تكون المساواة المؤسسية والسياسية الحقيقية بين الشعوب التأسيسية الثلاثة، وهي البشناق والكروات والصرب، وجميع المواطنين مضمونة على الورق فحسب بل وأن تُنفذ على أرض الواقع أيضا.

في اجتماع المجلس السابق بشأن هذه المسألة في أيار/مايو، حذرت كرواتيا من أن الفترة المقبلة ستكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى تطور البوسنة والهرسك في المستقبل (انظر S/PV.8248). وأُجريت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر انتخابات عامة في البوسنة والهرسك على نحو منظم عموماً ومن دون حوادث تذكر. ونشير إلى أن المراقبين الدوليين قد قيّموا الانتخابات على أنها تنافسية حقا.

ومع ذلك، فقد شهدنا أن المبدأ الأساسي المتمثل في المساواة الكاملة بين الشعوب التأسيسية الثلاثة لم يحترم في تلك الانتخابات. مرة أخرى، اختار شعب من الشعوب التأسيسية الأكثر عددا في اتحاد البوسنة والهرسك، ممثِّلاً من أقلها عددا. وخلافا لدستور البوسنة والهرسك ولمعايير الديمقراطية، حرم الكروات من فرصة انتخاب العضو الذي يمثلهم في رئاسة البوسنة والهرسك. هذا يتعارض مع اتفاق دايتون للسلام. ولن

يساهم هذا في تجاوز إرث الماضي أو في تحسين أداء البلد، ولن يعزز معايير الديمقراطية واحترام حقوق جميع المواطنين. بل على العكس، فإن إساءة استخدام العملية الانتخابية من شأنه أن يزيد من إثقال كاهل العلاقات بين الشعوب وأن يُفضي إلى فقدان ثقة المواطنين العاديين في المؤسسات الديمقراطية. وما من شيء يمكن أن يعرض مستقبل البوسنة والهرسك للخطر أكثر من الإخلال بالتوازن القائم فيما بين الشعوب التأسيسية.

ولطالما أشارت كرواتيا، من خلال سبل تشمل البيانات التي أدلينا بها في هذه القاعة تحديدا، إلى الطابع المعقد الذي يتسم به النسيج السياسي والقانوني في البوسنة والهرسك، الذي يتطلب اهتماماً مستمرا وحلولا معدّة بدقة. وللأسف يبدو أنه في كثير من المناسبات لم يكن ثمة ما يكفي من التفهم والاستعداد لمعالجة مشكلات البوسنة والهرسك البالغة الأهمية بصورة ملائمة.

وكما أكدنا في بياننا في أيار/مايو، أكدت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أن تمثيل ثلاثة شعوب تأسيسية تمثيلاً مشروعا ونسبيا على جميع المستويات هو المبدأ الأساسي المكرس في دستور البوسنة والهرسك. تحترم كرواتيا تماما الإطار الدستوري للبوسنة والهرسك بوصفها دولة اتحادية ينبغي أن تحظى فيها الشعوب التأسيسية الثلاثة، إلى جانب الآخرين وجميع المواطنين، بالمساواة على جميع المستويات السياسية والإدارية.

ينبغي لإصلاح قانون الانتخابات المنتظر وجميع الإصلاحات المؤسسية الأخرى في البوسنة والهرسك أن تحترم هذه الحقيقة. ومن الأهمية بمكان الشروع في إصلاح قانون الانتخابات دون مزيد من التأخير من أجل تجنب احتمال معالجة انتخابية مماثلة في المستقبل. وعلى نفس المنوال، لا بد من تنفيذ نتائج الانتخابات الأخيرة بما يتماشى مع قرار المحكمة الدستورية بشأن التمثيل المشروع والنسبي، سواء أتمّ ذلك على أساس حل مؤقت أم دائم.

إن رفض تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن إصلاح قانون الانتخابات يهدد استقرار البوسنة والهرسك، مما يفسح المجال أمام مزيد من التلاعب السياسي. ولا يسعنا التأكيد على ذلك بالقدر الكافي، إذ أن مبدأ المساواة بين البشناق والكروات والصرب يمثل الأساس الذي تقوم عليه البوسنة والهرسك.

ونتوقع الآن من جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك أن يتحملوا مسؤولياتهم وأن يشاركوا في تشكيل البرلمانات والحكومات على جميع المستويات، من خلال العمل معا بصورة بناءة، لمصلحة الشعوب التأسيسية وجميع مواطني بلدهم. وفي هذا الصدد، فإن التوصل إلى حل داخلي يتيح تشكيل مجلس شعوب الاتحاد والمؤسسات السياسية الأخرى التي ترتهن بتشكيله، على النحو الذي تقتضيه أحكام المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، يُعدّ أمراً في غاية الأهمية. وينبغي أيضاً أن تعالج مسائل أخرى متصلة بالانتخابات معالجة فورية، بما في ذلك الأحكام الخاصة بإجراء الانتخابات المحلية في موستار ومسألة رئاسة البوسنة والهرسك.

وبوصف كرواتيا أقوى مؤيّدي وأنصار استقرار البوسنة والهرسك وازدهارها وسلامتها الإقليمية، فإنها ستواصل دعم البوسنة والهرسك باعتبارها بلداً موحدا وذا سيادة، على الصعيدين الأوروبي والدولي. ويتوقف مستقبلها على قدرة الشعوب التأسيسية الثلاثة على الشروع معا في وضع برنامج تقدمي وحديث يتبنى أعلى المعايير الديمقراطية للتمثيل السياسي الشرعي والعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار المؤسسي في البلد. ويكتسي تحقيق الاستقرار المؤسسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى البوسنة والهرسك للوفاء بكامل التزاماتها الناشئة عن عملية الاندماج الأوروبي.

ولطالما كانت كرواتيا مستعدة لمساعدة البوسنة والهرسك في تحسين قدراتها المؤسسية والإدارية وفي الوفاء بجميع المتطلبات على مسارها نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. ونشجع صديقنا

وجارنا على الشروع دونما تأخير في الإصلاحات في العديد من المجالات، بما في ذلك القضاء، ومكافحة الفساد، والإصلاحات الاقتصادية، وإدارة الحدود إدارة فعالة، فضلا عن مكافحة التطرف السياسي وعناصر التطرف الديني. إن إحراز تقدم في تلك العمليات لا يُعدّ أفضل استثمار في مستقبل البلد فحسب، بل إنه أيضا طريقة لمساعدته على تجاوز أعباء الماضي العسيرة.

وإذ تأخذ كرواتيا في الاعتبار الحالة السياسية والأمنية على أرض الواقع وأهمية الحفاظ على بيئة آمنة ومأمونة، فإنها تعرب عن دعمها لعملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي وللولاية التي أسندها إليها المجلس.

تشجع كرواتيا بقوة الأعضاء الجدد الثلاثة في رئاسة البوسنة والهرسك على العمل لمصلحة بلدهم، مع إيلاء الشعوب التأسيسية التي يمثلونها اهتماماً خاصاً، لكنها تشجعهم كذلك على الارتقاء فوق السياسات القومية التي تركز على الكيانات والوصول إلى جميع المواطنين. ونتوقع من الرئاسة والحكومات الجديدة أن تتمسك بالمبادئ العامة لسيادة القانون، واحترام التنوع، والالتزام بتحقيق مصالحة دائمة في ظل روح أوروبية حقيقية.

أخيرا، بوصف كرواتيا أشد مؤيدي ودعاة استقرار البوسنة والهرسك وازدهارها وسلامتها الإقليمية، فإنها تدعو، وستواصل الدعوة إلى التركيز بقوة وبصورة دائمة على البوسنة والهرسك على الصعيدين الأوروبي والدولي، بما في ذلك في هذه القاعة. إن تحقيق بوسنة وهرسك ذات سيادة يسودها السلام والاستقرار والازدهار – بلد متعدد الطوائف يتألف من ثلاثة شعوب تأسيسية وجميع المواطنين على قدم المساواة – كان وسيظل هو هدفنا الاستراتيجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.